**واقع شركات السفر والسياحة في العراق**

بدايات السفر المنظم في العراق تعود إلى العشرينات من القرن الماضي حينما فتح فرع لشركة توماس كوك Tohomes cook في حين يعد العام 1952 العام الذي شهد تأسيس اول شركة سفر وسياحة في العراق([[1]](#footnote-1))وخلال القرن الماضي صدرت ثلاثة تشريعات[[2]](#footnote-2)\* تتعلق بتنظيم شركات السفر والسياحة في العراق لايزال التشريع الاخير منها المعروف بقانون 49 لسنة 1983 معمولاً به حتى الآن وبصورة عامة نشاط هذه الشركات في العراق متشابك إلى الحد الذي لايمكن تمييز هذه الشركات هل هي شركات تنظم رحلات سياحية وتسهم في تعزيز الحركة السياحية في العراق أو إنها مجرد شركات هدفها بيع التذاكر ونقل الأمتعة والحجز في محلات وسائط النقل المختلفة او الحجز بالفنادق واعطاء تأشيرات السفر والخروج والتأمين لمصالح المسافرين. هذه الشركات تركزت منذ نشأتها جغرافياً في بغداد وكانت أعدادها محدودة جداً في المحافظات.

وكان رأسمالها يتغير باستمرار بحسب القانون الصادر فقد كان رأس المال الواجب لتأسيس شركة سفر وسياحة 5000 دينار في الستينيات من القرن الماضي اصبح 50000 دينار في الثمانينات وفي عام 1991 صدر تعديلاً للقانون يشترط ان يكون المتقدم لتأسيس شركة سفر وسياحة حائزاً على شهادة في مجال السياحة او الفندقة بما لا يقل عن مستوى الدبلوم وله خبرة لاتقل عن ثلاث سنوات او على شهادة الإعدادية أو ما يعادلها وله خبرة لاتقل عن عشر سنوات في مجال السفر والسياحة قبل 1/1/1994 ([[3]](#footnote-3))

وفي الحقيقة ان تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق وانخفاض قيمة العملة العراقية لم يبق أهمية تذكر لرأسمال شركة السفر والسياحة وأصبح مبلغ رأس المال خاضع لاجتهادات غير مبنية على تشريع محدد فأصبح رأس المال (2000000) مليوني دينار بحسب مسجل الشركات في وزارة التجارة وقد قام النظام السابق بإلغاء القانون[[4]](#footnote-4)\* وتخويل وزير الثقافة بإصدار تعليمات للعمل بها بدلاً عن القانون المذكور الا ان إلغاء القانون لم ينشر في جريدة الوقائع العراقية لذلك بقي العمل مستمراً فيه حتى الآن، وبعد عام 2003 تطورت اعداد شركات السفر والسياحة وبلغت أعلى معدل لها عام 2007 عندما بلغت 497 شركة سفر وسياحة لايمكن ان تجزم انها كانت كلها تفي بالمعايير المطلوبة حيث ان العديد من الطارئين على هذا المجال كان يفتح شركات سفر وسياحة من دون اجازة من هيئة السياحة ومن دون موافقتها مستغلين الوضع الامني المتدهور وقد بذلت جهوداً كبيرة من اجل التوصل لاتفاق مع وزارة السياحة في اقليم كردستان من اجل الحد من دخول الشركات غير المرخصة من قبل هيئة السياحة العراقية للإقليم وتنظيم رحلات سياحية الا ان هذا الاتفاق شابه التلكؤ مرات عديدة مما اضطر هيئة السياحة العراقية لاصدار باجات خاصة تنظم عمل دخول شركات السفر والسياحة للاقليم وارسال ممثلين عنها في مديرية شؤون السيطرات في اقليم كردستان بغية اكتشاف الشركات غير المرخصة وفرض الغرامة عليها.

1. () الحسن، هديل منذر، إدارة السفر السياحي المنظم. رسالة ماجستير غير منشورة. مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 1998، ص13 [↑](#footnote-ref-1)
2. \* التشريعات في هذا المجال هي قانون رقم 20 لسنة 1960،وقانون رقم 47 لسنة 1967 وقانون رقم49 لسنة1983 منشورة في الوقائع العراقية الاعداد 302،1409،2544 [↑](#footnote-ref-2)
3. () الوقائع العراقية العدد 3658، في 10/2/1997 [↑](#footnote-ref-3)
4. \* مقابلة ميدانية للباحث مع السيد حاتم محمود مدير الشركات السياحية في هيئة السياحة العراقية حيث اطلع الباحث على نسخة مصورة من كتاب مجلس الوزراء في النظام السابق برقم 7054 في 23/7/2000 وردت فيه الموافقة على إلغاء القانون المذكور بناء على توجيهات لجنة الشؤون الاقتصادية واصدار تعليمات بدلاً عنها ولكن القرار لم ينشر ولم تصدر التعليمات [↑](#footnote-ref-4)